مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: المركب الإضافي بين القاعدة والاستعمال في لغة الصحافة "الفصل بالعطف انموذجاً"
اسم الكاتب: نوال بنت سليمان الثنيان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9245
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 12:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 19، العدد 4
جمادي الثاني 1444هـ / ديسمبر 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

ديسمبر 2022م مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 19 العدد 4
https//:doi.org/10.36394/jhss/19/4/20

المركب الإضافي بين القاعدة والاستعمال في لغة الصحافة

"الفصل بالعطف أنموذجًا"

نوال بنت سليمان الثنيان[1]

تاريخ الاستلام: 16-03-2021 تاريخ القبول: 25-05-2021

ملخص البحث:

مهَّد البحث لأهم مفاهيمه، نحو: المركب الإضافي، والفصل، ثم تناول أهم أنواع الإضافة، ثم فصّل آراء النحويين في الفصل بين المتضايفين بشكل عام، تلاه الحديث عن الفصل بينهما بالعطف خاصة؛ ممثلًا لهذه الظاهرة بنصوص من لغة الصحافة، متناولًا آراء النحويين وتخريجاتهم لما جاء من هذا النوع، ثم عقَّب البحث بما يراه تجاه هذا التركيب، وختم بعدد من النتائج والتوصيات التي أكدت على أهمية عدم قبول هذا النوع من الفصل؛ لما يُوقِعُ فيه من محاذير، وأن تحرص الصحافة على تحرير موادها بما يوافق قواعد النحويين وأحكامهم، بما لا يؤدي إلى تكلف وتمحل للنصوص.

الكلمات الدالة: المركب الإضافي، الفصل بين المتضايفين، الفصل بالعطف، لغة الصحافة.

(1) كلية الآداب - جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن (الرياض - السعودية)

dr_nawal_sth@yahoo.com

المقدمة:

اهتمَّ علماء العربية ببناء اللغة بناء متكاملًا من خلال تركيب الجملة؛ مؤكِّدين على أثر ارتباط أجزائها ببعضها؛ حفاظًا على قواعد العربية وأحكامها، والمعاني المرادة من هذا الترابط والاتحاد بينها؛ لذا حرص النحويون على أهمية الترابط بين المتلازمين كالجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، والمضاف والمضاف إليه... وغيرها، وأجازوا الفصل بينهما حسب حدود وقوانين ارتأوها.

وإذا تتبع المتلقي لغة الإعلام بشكل عام-والصحافة بصورة خاصة-فسيقف أمام ظاهرة شاعت وكثرت دون ضوابط؛ هي: الفصل بين المتضايفين بالعطف، ويتساءل: هل هذا التركيب جائز في العربية، أو أن محرري الإعلام قد يتساهلون في الحكم، ويلجأون لما يرونه، دون استناد لقواعد النحويين في ذلك؟

لكل هذا جاء اختيار البحث في هذه الظاهرة تحت عنوان:

(المركب الإضافي بين القاعدة والاستعمال في لغة الصحافة – "الفصل بالعطف أنموذجًا")

أهداف البحث:

- خدمة لغة الصحافة -تحديدًا-؛ لتحقيق رسالة في خدمة اللغة العربية.
- الكشف عن شيوع ظاهرة الفصل بالعطف في لغة الصحافة، ومدى صحتها.
- الربط بين آراء النحويين في الفصل بالعطف بين المتضايفين والاستعمال في لغة الصحافة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

مشكلة البحث جمعتها الأسئلة التالية:

- ما آراء النحويين المتقدمين في ظاهرة الفصل في المركب الإضافي؟، وما توجيهاتهم وتخريجاتهم لما جاء من شواهد تمثل الفصل عامةً، والفصل بالعطف خاصةً؟
- وما مدى شيوع هذه الظاهرة في لغة الصحافة؟
- وما الرأي الذي يؤيده البحث حسب القواعد والأحكام التي أقرَّها النحويون؟

الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات المرتبطة بهذا البحث، فجاء بعضها مفصِّلًا في أحكام الإضافة وقواعدها وأحكامها، وجاء بعضها الآخر متناوِلًا الأخطاء الشائعة في لغة الإعلام بشكل عام، ويرد فيها ما يرتبط بهذا الباب بصورة مختصرة، ومن هذه الدراسات في ذلك ما يلي:

1. دراسة (محمود، ونزال، 2012م): المركب الإضافي في التراث اللغوي العربي، مجلة دراسات، 39 (3)، ص ص (575 - 584):

تناولت الدراسة ظاهرة الإضافة عند علماء العربية المتقدمين نحو: سيبويه، والمبرد ...، دون الوقوف على ما طرأ على هذا المركب من تغيرات في لغة الكتابة عامة.

2. (أبو صعيليك، 2004م) الإضافة في القرآن الكريم، "دراسة تركيبية دلالية" (رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك):

تناولت الدراسة أحكام الإضافة، مُرَكِّزَةً على البعد التطبيقي لها في القرآن الكريم.

3. (عمر، 1993م) أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكُتَّاب والإذاعيين:

كان محور الكتاب هو الوقوف على أهم الأخطاء اللغوية الشائعة في لغة الإعلام بشكل عام، موضِّحًا باختصار القاعدة السليمة في هذه الأخطاء.

وهناك مؤلفات كثيرة تناولت أهم الأخطاء الشائعة في لغة الإعلام، سواء كانت في جميع وسائل الإعلام، أم كانت في إحدى هذه الوسائل، وجاء عرض هذه الأخطاء بصورة موجزة، دون تفصيل في القواعد والأحكام للخطأ الوارد في هذه الدراسات.

وهذه الدراسات مبثوثة في قواعد البيانات مما لا حاجة للبحث إلى ذكرها.

عينة البحث:

اختار البحث ثلاث عينات من لغة الصحافة السعودية، تمثلت فيما يلي:

- صحيفة الرياض: alriyadh.com.sa
- صحيفة الوطن: alwatan.com.sa
- صحيفة (سبق) الإلكترونية: sabq.org

وحاول أن يجمع بين صحف رسمية ممثَّلةً في (الرياض) و(الوطن)، وبصدورهما ورقيًّا وإلكترونيًّا، وصحف غير رسمية تصدر إلكترونيةً فقط، وهي صحيفة (سبق)، وجاء نشرها في الفترة من 9/2/2021م إلى 4/3/2021م.

ومجموعها ما يقارب ثلاثين خبرًا أو تقريرًا، جاءت متوسطة في حجمها، لا تتعدى كل منها الصفحة الواحدة، وحرص البحث على تنوع مجالات الأخبار بين سياسية واقتصادية واجتماعية.

وكان الهدف من العينة هو الوقوف على مدى شيوع الفصل بين المتضايفين بالعطف، وليس إحصاءها أو جمعها.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي الذي يستند إلى جمع الآراء وتصنيفها وتحليلها، مع تطبيق أحد أساليب منهج البحث العلمي في جمع النصوص التي تُمَثِّلُ عينة البحث، وعرضِها على آراء النحويين، وربطِها بها حسب اختلافها.

التمهيد: مفاهيم البحث:

سيقف التمهيد على التعريف اللغوي والاصطلاحي للمصطلحين الرئيسين اللذين يشكلان بؤرة البحث مما ورد في عنوانه، وهما (المركب الإضافي)، و(الفصل).

المُركَّبُ:

اسم مفعول من الفعل (رَكَّبَ).

قال ابن منظور (د. ت): "وركَّبَ الشيءَ: وَضَعَ بعضَه على بعض، وقد تَرَكَّبَ وتراكَبَ". ((ركب) 1/432).

ويطلق على ما يُركَّب في الشيء رَكِيبٌ؛ إذ يُردُّ مُفَعَّلٌ إلى فَعِيلٍ، قال ابن منظور في ذلك: "وتقول في تركيب الفص في الخاتم، والنَّصْلِ في السَّهم: ركَّبتُه فتَرَكَّبَ، فهو مركَّب ورَكِيبٌ".

وعليه يكون اللفظ في الجملة قد رُكِّبَ، فتَرَكَّبَ فيها؛ لذا يطلق عليه مركب ورَكيب، فكأنه استعار المعنى مما هو مادي لما يقابله من اللفظ والكلم.

وبناء على هذا يكون معنى (المركب) اصطلاحًا:

مجموع الكلمات التي ضُمَّتْ إلى بعضها، سواءٌ كان بينها نسبة أم لا، وهذا مستنبط من تعريف الفاكهي (1988م) للتركيب؛ إذ قال: "التركيب: ضَمُّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى، كبَعْلَبَكَّ، وغلامِ زيدٍ، فضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى تركيب، والمجموع مُرَكَّبٌ، سواءٌ كان بينهما نسبة أم لا". (ص: 76).

الإضافي:

مصدر من الفعل أَضَافَ. يقال: أضفتُه إليه أُضيفُه، فهو مضاف.

قال ابن منظور (د.ت): "والمُضاف: المُلصق بالقوم المُمال إليهم، وليس منهم، وكل ما أُمِيلَ إلى شيء، وأُسْنِدَ إليه فقد أُضِيفَ". (مادة (ضيف) 9/210).

وعلى هذا المعنى يكون حد الإضافة: الإسناد والإلصاق، هذا في اللغة كما صرح بذلك الفاكهي (1988م)، وقد عَرَّفَها اصطلاحًا -أيضًا-؛ إذ قال:

"إسناد اسم إلى غيره، بتنزيله من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه". (ص: 279).

ويذهب أبو البقاء الكفوي (1976م) في تعريف الإضافة مذهبًا آخر؛ معتمِدًا على المعنى اللغوي لها، الذي يعني نسبة الشيء إلى الشيء مطلقًا، وعلى العامل والحكم الإعرابي؛ إذ قال: "نسبة اسم إلى اسمٍ، جُرَّ ذلك الثاني بالأول نيابة عن حرف الجر أو مُشَاكِلِهِ". (ص: 206).

وهذه النسبة تدل على مدى الارتباط بين المضاف والمضاف إليه، وكأنهما اسم واحد، وهذا مستنبط مما نص عليه المبرد (1963) بقوله: "فإذا أضفتَ اسمًا مفردًا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف، صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعًا اسمًا واحدًا، وانجرَّ الآخر بإضافة الأول إليه؛ نحو: هذا عبدُ اللهِ، وهذا غلامُ زيدٍ، وصاحبُ عمروٍ". (4/143).

هذا ما يطلق عليه مصطلح المركب الإضافي، وهناك مركب إسنادي، وآخر مزجي ... إلخ، إلا أن ما يهم البحث هو المركب الإضافي.

الفصل:

قال ابن منظور (د. ت): "فَصَل بينهما يَفْصِلُ فَصْلًا فانفصل، وفَصَلتُ الشيء فانفصل؛ أي: قطعته فانقطع". ((فصل)، 11/521).

ومن معاني الفصل مما ورد في القرآن الكريم: ما ذكره الراغب (د. ت) من أنه "جاء بمعنى الفصل بين الحق والباطل في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق، آية: 13]، وبمعنى: يَفْصِلُ بين الناس بالحكم في قوله-تعالى-: ﴿هَذَا يَوْمُ الفَصْلِ﴾ [المرسلات، آية: 38]". (ص: 381).

أما المراد من الفصل عند النحويين فلم أقف عليه في كتب الحدود والتعريفات، وذكره (أبو المكارم، 2007م)؛ إذ قال: "هو وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه ألا يكون ذا اتصال بأحد جزأي الجملة عَمَلًا، وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى". (ص: 292).

المبحث الأول: المركب الإضافي: أنواعه، وحكم الفصل فيه

أولًا- أنواعه:

قسم النحويون الإضافة قسمين؛ هما:

1. الإضافة المحضة، وتسمى المعنوية أو الحقيقية:

وهي التي تفيد المضاف تعريفًا إذا أضيف إلى معرفة، نحو: غلامُ زيدٍ، أو تخصيصًا إذا أضيف إلى نكرة؛ نحو: بابُ خشبٍ.

وهذا النوع من الإضافة يكون الاتصال فيه بين المضاف والمضاف إليه قويًّا خالصًا من نية الانفصال؛ لذا سميت بالمحضة.

وذهب النحويون -على خلاف- أنها تأتي على تقدير اللام -قيل: هو الأصل- نحو: هذا غلام زيدٍ، و(مِن) نحو هذا ثوبُ خزٍّ، و(في) نحو قوله-تعالى-: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: آية: 33]. (ابن مالك: 1990م، 3/221، السيوطي: 1969، 9/266 - 268).

ولهذا التقدير، ولما تفيده من التعريف والتخصيص سميت بالإضافة المعنوية، أما تسميتهم لها بالحقيقية فلما تؤديه من معانٍ على الحقيقة لا المجاز.

2. الإضافة غير المحضة، وتسمى اللفظية، أو غير الحقيقية، أو المجازية:

وهي التي يأتي المضاف فيها وصفًا عاملًا مشبهًا للفعل المضارع في العمل، بشرط إضافتها إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى، والدلالة على الحال والاستقبال، ويكون اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو صيغة مبالغة، على نية الانفصال.

قال ابن مالك (1990): "وذلك أن يكون المضاف صفة مجرورها مرفوعٌ بها في المعنى، نحو: رأيت رجلًا حسنَ الخَلقِ محمودَ الخُلُقِ، أو منصوبٌ نصبًا حقيقيًّا، نحو: رأيت رجلًا مكرِمَ زيدٍ، فالإضافة في هذه الأمثلة وأشباهها غير محضة ولا شبيهة بمحضة؛ لأن المضاف فيها صفة أُضِيفَتْ في الأول والثاني إلى ما هو مرفوع بها في المعنى ...، وأُضِيفَت في الثاني إلى ما هو منصوب بها في المعنى نصبًا حقيقيًّا ...، فالنية الانفصال". (3/227)، وبناءً على هذه النية سميت غير محضة.

ولأن هذا النوع من الإضافة لا يفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، بل يفيد التخفيف لفظًا بحذف التنوين، كما دلَّ على ذلك ما مُثِّلَ به من أمثلة، وبحذف نونَيِ التثنيةِ والجمع كما في نحو: ضارِبَا زيدٍ، وضاربو زيد، سُمِّيَتْ لفظيةً، وغيرَ حقيقية.

ثانيًا- الفصل بين المضاف والمضاف إليه على الإطلاق:

عدّ النحويون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ لذا ذهب أكثرهم إلى منع جواز الفصل بينهما في السعة، قال ابن يعيش (د. ت): "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين، ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما". (3/19 - 20).

وفي المسألة خلاف بين المتقدمين، جاء في ثلاثة آراء مشهورة، تفصيلها ما يلي:

أولًا- مذهب البصريين:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين لا في شعر ولا نثر؛ لكونهما بمنزلة الشيء الواحد، وقَصَرُوا الجوازَ على الظرف والمجرور في ضرورة الشعر.

قال سيبويه (1983): "ولا يجوز: (يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار) إلا في شعر؛ كراهة أن يفصلوا بين الجار والمجرور". (1/176 - 177)، يريد بالجار والمجرور المضاف والمضاف إليه.

وأجازوا الفصل بينهما إذا لم يكن المضاف اسمًا عاملًا في الضرورة بالظرف والجار والمجرور؛ لما فيهما من التوسع أكثر من غيرهما.

ووافق هذا المذهبَ كثيرٌ من النحويين، منهم: الفَرَّاءُ (1983)؛ إذْ رَدّ جواز الفصل؛ لأنه لم يرد في العربية مثله (1/358)، وقَصَرَهُ على حالة محددة سَيَرِدُ تفصيلُها لاحقًا.

وتَبِعَ هذا المذهبَ -أيضًا- ابنُ جني (1983، 2/390)، والزمخشري (د. ت، 2/54)، وأبو البركات الأنباري (1961، 2/427)، وابن يعيش (د. ت، 3/19 - 20)، والرضي (1998م)

الذي حكم بالقبح على جميع أنواعه بقوله: "وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت-مع قلته وقبحه-، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر ...، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل، مفعولًا كان الفاصل أو يمينًا أو غيرهما". (2: 291).

ومن الشواهد التي استشهدوا بها للفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور، وخَصُّوهُ بالضرورة الشعرية: قول أبي حية النميري (1975):

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ** يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

(ص:163)، فصل بين المضاف والمضاف إليه (بكفِّ يهوديٍّ) بالظرف (يومًا)، وهو من شواهد سيبويه (1983، 1/169)، وابن جني (1983، 2/405)، وابن مالك (1990، 3/272)، وغيرهم من النحاة.

ومن شواهدهم على الفصل بالجار والمجرور قول ذي الرُّمَّةِ: (1982):

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ** أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ (2/299)

فصل بالجار والمجرور (من إيغالهن) بين المتضايفين (أصواتَ، أواخرِ)، وهو من شواهد سيبويه (1/169)، وابن جني (2/404)، والرضي (1998م، 2/289)، وغيرهم.

ثانيًا- مذهب الكوفيين:

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر". (الأنباري، (1961، 2/427).

وحجتهم في ذلك: أن العرب قد استعملته كثيرًا في أشعارها، وجعل بعضهم الجواز لهذا الفصل وغيره في السعة؛ لذا استشهدوا لذلك بعدد من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية؛ منها:

- قراءة ابن عامر-وهو أحد القراء السبعة (1996، ص: 88)-قوله-تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام، آية: 137]؛ إذ جاء الفصل بين المضاف (قَتْلُ) والمضاف إليه (شُرَكَائِهِمْ) بمعمول المضاف (أَوْلَادَهم).
- وقوله -صلَّى الله عليه وسلَّم-: "هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي". (ابن حجر، 1986، 7/22) فصل في الحديث بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (لي).

- ومن الشواهد الشعرية التي احتج بها الكوفيون لتأكيد رأيهم في جواز الفصل بين المتضايفين: ما جاء من قول الشاعر ممن لم يُعرف قائله:

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ ** زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

هو من شواهد ابن جني (2/406)، وابن يعيش (3/19)، والرضي (1998، 2/289).

فُصل فيه بين المتضايفين: (زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ) بمفعول المضاف (القلوصَ).

وقول الآخر ممن جُهل قائله -أيضًا-:

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ، وَقَدْ شَفَتْ ** غَلَائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

وهو من شواهد الأنباري: (2: 428)، والرضي (2: 289).

فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه (غَلَائِلَ صُدُورِهَا) بأجنبي وهو فاعل الفعل (شَفَتْ) الذي هو (عبدُ القيس).

- ومن شواهدهم الشعرية في الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور: ما يمكن أن يُمَثِّلَهُ الشاهدان اللذان سبق ذكرهما في رأي البصريين.

- ومن الشواهد التي استشهدوا بها في السعة -لمن قال بذلك منهم-: ما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم: "هذا غلامُ -واللهِ- زيدٍ"، وما حكاه أبو عبيدة -أيضًا- من قولهم: "إن الشاةَ لَتَجْتَرُّ، فتَسْمَعُ صَوْتَ -والله- رَبِّها". ففصل بين المتضايفين فيهما بالقسم.

وممن وافق الكوفيين في رأيهم هذا في جواز الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف: ابن مالك (1990، 3/273)، وابن هشام (1979، 3/177)، والسيوطي (1979، 4/294)، وغيرهم.

ورَدَّ البصريون رأي الكوفيين من وجوه عدة؛ منها:

- أن الشواهد التي استشهدوا بها قليلة، فلا يُعْتَدُّ بها.

- أنه لم يعرف قائلو هذه الشواهد الشعرية؛ لذا لا يجوز الاحتجاج بها.

- أن قراءة ابن عامر لا يجوز احتجاج الكوفيين بها، قال البصريون في الإنصاف (1380): "لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه

ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض". (2/435 - 436).

وأضاف أبو البركات الأنباري في الرد على قراءة ابن عامر أن البصريين يَرَوْنَ وَهْمَ القارئ، ووَهْيَ القراءة.

- وأما مجيء القسم فاصلًا بين المتضايفين فالحجة في الرد على ما حُكي عن العرب -كما نقل صاحب الإنصاف-: هو أن اليمين تأتي للتوكيد في الكلام، وهذا يسمى لغوًا في الكلام؛ لمجيئه زيادة في غير موضعه.

- وما استشهد به الكوفيون من حديث رسول الله -عليه أفضل الصلاة والتسليم- رُدّ بأن حذف النون في (تاركو) ليس على نية الإضافة، بل جاء حذفها للتخفيف، وعليه لا شاهد فيه لرأيهم.

ثالثًا- رأي المتأخرين من النحويين:

ذهب ابن مالك في ألفيته إلى جواز الفصل بين المتضايفين في الاختيار في مواضع عدة، ووافقه ابن عقيل (1964، 2/82 - 86)، وابن هشام (1979، 3/177 - 195)، والشاطبي (د. ت، 2/179 - 182)، وقد جمعها ابن هشام في سبع مسائل؛ ثلاث منها جائزة في السعة، وأربع خُصَّتْ بالضرورة الشعرية، وهي حسب تفصيله ما يلي:

1. **المسائل الثلاث الجائزة في السعة هي:**

أ. مجيء المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما أن يكون المفعول كقراءة ابن عامر السابقة الذكر، أو الظرفِ معمولِ المضاف كما في قول العرب: "تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها سَعْيٌ لها في رَدَاها".

ب. مجيء المضاف اسمَ فاعلٍ للحال أو الاستقبال، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل بينهما إما المفعول الثاني، أو الظرف، أو الجار والمجرور.

والشاهد للفصل بالمفعول الثاني على قراءة فرقة قوله -تعالى-: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [سورة إبراهيم، آية: 47]. (أبو حيان، 1978، 5/439).

والشاهد لمجيء الفاصل بين المتضايفين جارًّا ومجرورًا ما ورد من حديث الرسول السالف الذكر: "تاركو لي صاحبي".

ج. مجيء الفاصل قَسَمًا، ويمثله ما ورد من أقوال العرب مما حكاه الكسائي وأبو عبيدة عنهم مما سبق ذكره.

2. المسائل الأربع التي خُصَّتْ بالضرورة الشعرية ما يلي:

أ. الفصل بالأجنبي من المضاف، ويُرَادُ به أن يكون معمولًا لعامل آخر غير المضاف المذكور، سواء كان فاعلًا، أم مفعولًا، أم ظرفًا.

ب. الفصل بفاعل المضاف.

ج. الفصل بنعت المضاف.

د. الفصل بالنداء.

ومنعًا من الحشو والزيادة اكتفى البحث بذكر المواضع الخاصة بالضرورة الشعرية موجزة دون الاستشهاد لها أو التمثيل؛ وذلك لبعدها عن مجال تطبيق البحث، وهو لغة الصحافة التي ينطبق عليها أحكام الفصل في السعة.

المبحث الثاني: الفصل بين المتضايفين بالعطف

بعد هذا التفصيل في أحكام الفصل بين المضاف والمضاف إليه، والإفاضة في قواعد هذه المسألة، يتأمل البحث في استعمال هذه الأحكام والقواعد، ومدى تطبيقها في لغة الصحافة؛ ليقف على أسلوب شائع في الفصل بين المتضايفين في هذه اللغة، وهو ما تمثله هذه المقتطفات من عينة البحث التي جاءت كما يلي:

صحيفة الرياض:

- "قوات التحالف المشتركة تمكنت ... من اعتراضِ وتدميرِ طائرةٍ بدون طيار".
- "محطّ اهتمامِ ومتابعةِ مُحِبّي الفروسية".
- "إرسال واستقبال الحوالات المحلية".

صحيفة الوطن:

- "ومحاولات زعزعة أَمْنِ واستقرارِ المنطقةِ".
- "تشهد مشاركةَ أبرزِ وأشهرِ الجيادِ".

- "واختتم المركز -أيضًا- حملته الطبية التطوعية لأمراضِ وجراحةِ القلبِ".

صحيفة سبق:

- "إدارات ومكاتب التعليم".
- استحداث وإصلاح الأنظمة".
- "مراجعة وتطوير وإعداد معايير وسياسات وإجراءات المفاضلة".

وفي إحصائية يسيرة لعدد من مواضع الفصل بالعطف في عينة البحث يقف على ستة مواضع في اثني عشر مقالًا وخبرًا في صحيفة (سبق)، وخمسة مواضع ورد فيها هذا النوع من الفصل من عشر مقالات في صحيفة (الرياض)، ووردت في أربعة مواضع في صحيفة (الوطن) من أصل سبع مقالات.

مما يعني أن هذا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالعطف من أكثر أنواع الفصل شيوعًا وانتشارًا في لغة الإعلام بشكل عام، ولغة الصحافة بشكل خاص؛ حتى إن القارئ المختص قد يصل لقناعة وإيمان بأن هذا الفصل جائز بإجماع النحويين، أو على رأي أكثرهم، على الرغم من عدم وروده جائزًا في المواضع التي خَصَّها بعض النحويين مما سبق ذكرها.

هذه الأمثلة التي وردت من الصحف الثلاث التي حددها البحث عينة له تُعَدُّ بَعْضًا من أمثلة كثيرة شائعة في لغة الصحافة.

وإذا عرض البحث هذا الفصل الشائع على آراء النحويين المتقدمين والمتأخرين فإنه يقف على أن بعضهم لم يشر إليه، لا من قريب ولا من بعيد تحت هذه المسألة، وبعضهم تحدث عنه بمعزل عن مسألة الفصل بين المتضايفين، بل أَدْرَجَهُ تحت مسائل أخرى مما سيظهره البحث، ويفصل فيه؛ وبناء على ذلك كان لزامًا على البحث أن يُفَصِّلَ في آراء النحويين -متقدمين ومتأخرين- في ظاهرة الفصل بالعطف بين المضاف والمضاف إليه حسب ما ذُكِرَ سابقًا من آراء البصريين والكوفيين، ولكن بتوجيهها حسب هذا النوع من الفصل، وتصنيفِها وِفْقَ مجالات أخرى أَوْجَبَها بروزُ هذه الظاهرة وشيوعُها، حسب تخريج النحويين وتأويلهم ما ورد في ظاهره دالًّا على الفصل بالعطف، وجاءت آراؤهم كما يلي:

أولًا- مَنْعُ الفصل بين المتضايفين في السعة، سواء كان بالجار والمجرور، أم الظرف، أم معمول المضاف، أم غير ذلك من الفواصل، وقَصَرُوا جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور على الضرورة الشعرية، وحسب ما يراه البحث ينطبق هذا الحكم على الفصل بالعطف.

والرأي في منع الفصل بين المتضايفين بأي فاصل لسيبويه ومن وافقه ممن سبق ذكرهم.

وقد استشهد أصحاب هذا الرأي بكثير من الشواهد الشعرية للتأكيد على أن الفصل قد قُصِرَ على الضرورة الشعرية، وقد استشهدوا -أيضًا- للفصل بين المتضايفين بالعطف -وهو مجال البحث- بقول الفرزدق (1997م، ص:200):

يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرِقْتُ لَهُ ** بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهَةِ الأَسَدِ

وهو من شواهد: سيبويه (1983، 1/180)، والفراء (1983، 2/433)، وابن يعيش (د. ت، 3/21.

فصل بين المضاف (ذراعي) والمضاف إليه (الأسد) بالعطف (وجبهة)، ونُسبت رواية (وجبهة) بالعطف لصاحب الكتاب.

وقول الأعشى (د. ت، 159):

إِلَّا عُلَالَةَ أَوْ بُدَا ** هَةَ سَابِحٍ نَهْدَ الْجُزَارَهْ

والعُلالة: بقية جَرْيِ الفرس، والبُدَاهَةُ: أول جري الفرس، والسابح: الفرس السريع، والنهد: المرتفع.

وهو من شواهد: (الفراء 2/321)، و(ابن يعيش: 3/22)، و(ابن مالك د. ت، 2/976).

والشاهد فيه: فصل بين المضاف (علالة) والمضاف إليه (سابح) بالمعطوف (أو بداهة).

ومن شواهد الفصل بالعطف في النثر قول العرب: (قطع اللهُ يدَ ورِجلَ مَنْ قالها)، وقولهم: (خُذ رُبُعَ ونِصْفَ ما حصل).

حيث أُقحم (ورِجلَ) و(ونصف) بين المتضايفين في كل مثال، وهذا يرفضه مذهب سيبويه ومَنْ تَبِعَهُ؛ لقولهم بمنع الفصل بين المتضايفين بالعطف وغيره، وفسّر الشاطبي (د. ت) هذا الفصل في مثل هذه التراكيب بناء على رأي سيبويه ومن وافقه بقوله: "فكان الأصل: قطع اللهُ يَدَ مَنْ قالها ورِجْلَه، ثم أُقْحِمَ الرِّجلُ بين المضاف والمضاف إليه، فصار في التقدير: يَدَ ورِجْلَه مَنْ قالها، ثم حُذفت الهاء اجتزاءً بـ"مَنْ" عن الضمير، وإصلاحًا للفظ، فصار: يدَ ورجلَ من قالها". (4/170).

وعُدّت هذه الشواهد من الضرورات التي لا يقاس عليها.

ومن المتأخرين ممن تبع رأي سيبويه وجمهور النحويين يقف البحث على رأي مجمع

اللغة العربية في مكة المكرمة في الفتوى (681) التي جاء ردّها على السؤال: هل يجوز الفصل بين المتضايفين في قول القائل: جمالُ وروعةُ اللغةِ العربية؟؛ الذي رأى جواز ذلك، ولكنه يُعَدُّ ركيكًا، قال: "والجزل المحكم أن تستوفي للمضافِ المضافَ إليه أولًا، ثم تَعطف عليه مضافًا إلى ضميره، قائلًا: جمال اللغة العربية وروعتها".

وبه قال عدد من علماء اللغة المتأخرين في مؤلفاتهم التي تناولت الأخطاء الشائعة في لغة الإعلام، يمثلهم أحمد مختار عمر (1993) في قوله: "القاعدة النحوية: أنه إذا أُرِيدَ العطف على المضاف فلا يُعطف إلا بعد استكمال المضاف إليه". (ص:172).

ومثّل لذلك بعدد من العبارات التي شاعت في لغة الإعلام؛ إذ يقال: لعلاجِ وشرحِ الظاهرةِ، ويقال: وحدةُ وسيادةُ واستقلالُ لبنانَ، والصحيح -في رأيه- أن يقال: لعلاج الظاهرة وشرحها، وحدة لبنان وسيادته واستقلاله.

وبناء على هذا الرأي فإن الفصل الشائع في لغة الصحافة مما تمثله الأمثلة التي أوردها البحث غير جائز؛ لما ذكر من علة التلازم بين المتضايفين.

فجاء الفصل فيها بالعطف كما في نحو: وتدمير، ومتابعة، واستقلال، واستقرار، وأشهر، وجراحة، ومكاتب، وإصلاح، وفي المثال الأخير جاء الفصل بعطفين، هما: وتطوير، وإعداد، ثم ورد المضاف إليه بعدهما، وهو: معايير، ثم جاء هذا المضاف إليه (معايير) في الوقت نفسه مضافًا، وفصل بينه وبين المضاف إليه بعطفين، هما: وسياسات، وإجراءات.

وهذا الفصل يُعَدُّ من المبالغة التي لا يستسيغها التركيب لفظًا وحكمًا، فاللفظ في البُعْدِ بين لفظ المضاف والمضاف إليه؛ مما ولّد غرابة وغموضًا، والحكم: في الفصل بين المتلازمين: المضاف والمضاف إليه، بأكثر من لفظ؛ مما أدى إلى انفصال تام بين ما يجب تلازمهما.

والصحيح أن يَستوفِيَ المضافُ المضافَ إليه، ثم يتم العطف عليه بالإضافة إلى ضميره، فتكون العبارات على النحو الآتي:

تمكنت ... من اعتراض طائرة بدون طيار وتدميرها - في اهتمام محبي الفروسية ومتابعتهم - إرسال الحوالات المحلية واستقبالها - ومحاولات زعزعة أمن المنطقة واستقرارها - مشاركة أبرز الجياد وأشهرها ... إلخ.

ثانيًا- ذهب هذا الرأي إلى قبول الشواهد السابقة التي عرضها أصحاب الرأي الأول، واستشهدوا بها، مقتصرين فيها على الضرورة الشعرية، إلا أنهم قَدَّرُوا مضافًا إليه محذوفًا،

مع بقاء المضاف على حاله، وعَدُّوا هذا التركيب مدرجًا تحت باب "حذف المضاف إليه لوجود ما يدل عليه"، وليس تحت باب: الفصل بين المتضايفين.

قال بهذا الرأي المبرد (1963)، وعليه جاء تقديره لبيتي الفرزدق والأعشى بقوله: "أراد: إلا عُلالةَ قارحٍ، أو بُداهةَ قارحٍ، فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني ...، أراد: بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد". (4: 228 - 229).

ووافقه في هذا الرأي الزمخشري (د. ت، 2/53)، وأكد ابن يعيش في شرحه للمفصل أن اختيار الزمخشري هذا الرأي لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ موضحًا ذلك بقوله: "لأنه يجوز أن يكون المراد ما ذكره، ويكون الفصل صحيحًا بالجبهة، ويجوز أن يكون كما ذكره أبو العباس، ولا يخرج عن الفصل، وإن كان المضاف إليه مقدرًا؛ لأن المضاف إليه لما حذف من اللفظ وَلِيَ المضاف شيئًا غير المضاف إليه، وهذه صورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه". (3/21).

ويوضح ابن مالك (د. ت) ضوابط هذا النوع من حذف المضاف إليه، مع بقاء المضاف على حاله، بقوله:

وَيُحْذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الأَوَّلُ ** كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى ** مِثْلِ الَّذِي له أَضَفْتَ الأَوَّلَا

كَمِثْلِ: (خُذْ نِصْفَ ورُبْعَ ما حَصَلْ) وبَعْضُهُمْ بِدُونِ عَطْفٍ ذَا فَعَلْ

إذ جعل له ضابطين هما: عطف مضاف على مضاف آخر، وأن يكون المضاف إليه المحذوف مماثلًا للمضاف إليه المذكور، وهذا هو الأكثر في مثل هذا التركيب. (2/975 - 976).

ويؤكد هذا الحذف عند الرضي (1998) أنه: "لم يبدل من المضاف إليه تنوين، ولم يُبْنَ المضاف؛ لأن المضاف إليه كالباقي بما يفسره الثاني". (2/287).

وقيل: هو الأقرب من مذهب سيبويه.

يعني ذلك أن المبرد في تقديره مضافًا إليه في الشواهد التي ذكرها النحويون يكون الأصل فيها: بين ذراعي الأسدِ وجبهةِ الأسدِ، وإلّا عُلالةَ سابحٍ، أو بُداهةَ سابحٍ، وقطع اللهُ يدَ مَن قالها ورجلَ مَن قالها، وخذ ربعَ ما حصل ونصفَ ما حصل، وعليه يكون قد حُذف المضاف إليه الأول من المضاف الأول؛ لدلالة الثاني عليه، وهذا يثبت أن المضاف الأول عمل في المضاف إليه المحذوف، والمضاف الثاني عمل في المضاف إليه الثاني المذكور؛ لذا بقي المضاف الأول في الشواهد جميعها على إعرابه، ولم ينون.

وفصّل الشاطبي (د. ت) قولهم: ضربت يدَ ورِجْلَ زيدٍ؛ إذ قال: "فالأصل فيه: ضربت يدَ زيدٍ ورجلَ زيدٍ، وإن شئت أظهرت ذلك ... أرادوا التخفيف وحذف المضاف إليه الأول لدلالة الثاني عليه، وإبقاء المضاف الأول على تهيئته له، كأنه ثَمّ؛ لوجوده مع المضاف الثاني، فلذلك لم ينونوا "يدا"، وكذلك إذا قلت: ضربتُ يديْ ورجلَ زيدٍ، تترك "يَدَيْ" محذوفة النون كما لو لُفِظَ بزيد معه، وكذلك: مررت بأفضلِ وأكرمِ مَنْ ثَمَّ، تترك "أفضل" على جره بالكسرة، وإن كان فيه مُوجِبُ منعِ الصرف؛ وذلك الوصف والوزن؛ لأن "مَنْ" في حكم الملفوظ به معه". (4/166).

وبنى المبرد رأيه هذا على إعمال المضاف الثاني في المضاف إليه المذكور، كما هو رأي البصريين في إعمال الثاني في باب التنازع.

وإذا تتبع البحث القول بهذا الرأي والأخذ به في عصرنا الحديث فإنه يقف على رأي مجمع اللغة العربية في القاهرة (1984م) الذي أَقَرَّ في جلسته الثالثة والعشرين من الدورة التاسعة الأربعين جواز مثل هذا التركيب دون شرط أو قيد؛ إذ جاء في قراره الآتي:

"ويجري في الاستعمال الحديث قولهم: مكان وموعد الحفل، ومدير ومحرر المجمع، وغير ذلك مما يجيء فيه الفصل بين المتضايفين بالعطف، وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة من فصيح الكلام العربي، وترى اللجنة أنْ لا حرج من هذا الاستعمال". (ص:156).

ورأيهم هذا لم يُبن على تعليل يؤكد تبعيته لرأي من الآراء، وقد يُفهم أنه موافق لرأي الكوفيين في إطلاق الجواز دون شرط أو قيد، والظاهر أنه بُني على أمثلة مماثلة لما ورد في رأي المبرد من التقارب بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى، والأسلوب عطف، وكأن المجمع تابع المبرد في رأيه، إلا أنه عَدَّ هذا التركيب من الفصل بين المتضايفين -حسب توجيه سيبويه-، وليس من باب حذف المضاف إليه وتقديره، على الرغم من كون هذا النوع من الفصل قبيحًا، ولا يجوز إلا للضرورة الشعرية.

هذه الأمثلة التي أوردها المجمع غيض من فيض فاضت به لغة الصحافة، من ذلك -أيضًا- ما ورد في **صحيفة الوطن:**

- "الحفاظ على استقرار ليبيا ووحدة وسلامة أراضيها".
- "وجهود سموه في دعم وتعزيز العمل العربي المشترك".

وجاء في صحيفة الرياض:

- "والحفاظ على أمن واستقرار اليمن".

- السياسة القائمة على تهديد وابتزاز المجتمع الدولي".

وفي صحيفة سبق:

- "الهجمات على أفراد ومرافق الولايات المتحدة".
- مداهمة وتدمير منازل 22 من مشايخ القبائل".

ويبدو للبحث أن هذه التراكيب التي جاءت في عينة البحث قد توافر فيها الشرطان اللذان ذُكِرَا تبعًا لهذا الرأي، على اعتبار أن الألفاظ المعطوفة هنا، وهي: وسلامة، وتعزيز، واستقرار، وابتزاز، ومرافق، وتدمير، إنما جاء كل منها مضافًا إلى مضاف إليه محذوف، وعليه لا يعد -حسب تقدير المبرد ومن وافقه- من الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وفي الحقيقة إذا نظر البحث بتمعُّنٍ في هذه الشواهد والأمثلة وما قُدِّرَ لها من تقديرات للخروج بها من حكم الفصل بين المتضايفين فإنه يقف على عدد من الملحوظات؛ أهمها:

- أن الأفضل في مثل هذه التعبيرات أن يكون حذف المضاف إليه في المعطوف لا المعطوف عليه "وهو أقرب في القياس؛ لتقدم الدليل على المحذوف". (الشاطبي: 4/167).

والشاهد لمثل هذا الأسلوب ما ورد في الأثر: "وإني غَزَوْتُ مع رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- سِتَّ غزواتٍ أو سَبْعَ غزواتٍ وثمانيَ". (ابن حجر (1986م) 3/97).

وهذا يبعد عن الفصل الذي رفضه أكثر النحويين في السعة.

- أن مجيء المعطوف بين المضاف والمضاف إليه يجعل التركيب في ظاهره من باب الفصل، مهما اجتُهِدَ في التأويل والتقدير.
- أن التقدير الذي قال به المبرد ومن وافقه للخروج عن الفصل بين المتضايفين يدخل في باب آخر اختلف فيه النحويون، وهو تقدير مضاف إليه محذوف قبل ذكره، فيكون التأويل هنا على غرار التأويل في باب التنازع الذي أدخل النحويين في خلاف بين إعمال الأول أو الثاني ... إلى غير ذلك؛ مما يترتب على مثل هذا التركيب.
- كثرة التقديرات في حال تكرار المعطوفات قبل استيفاء المضاف إليه في مثل هذا التركيب سيحمّل الجملة محذوفات لا تحتملها لفظًا وحكمًا، وهذا الأمر ينطبق -على سبيل التمثيل لا الحصر- على ما ورد في صحيفة سبق مما كان نصه:

"مراجعة وتطوير وإعداد معايير وسياسات وإجراءات المفاضلة"، فليتخيل القارئ هذا النص وما يحمله من تكلف وثقل بتقدير مضاف إليه مع كل مضاف جاء معطوفًا، وهذا فيه من البعد بين المضافات وما أضيف إليها مما لا يحتمله النص؛ مما سيضفي تعقيدًا وتكلفًا.

ثالثًا- ذهب الرأي الثالث إلى تخريج الشواهد التي استشهد بها النحويون؛ مما جاء فيها الفصل بين المتضايفين بالعطف تحديدًا على أنها من باب إعمال عاملين في معمول واحد في أن الاسمين المضافين: المعطوف والمعطوف عليه مضافان إلى مضاف إليه واحد، وهو رأي الفراء (1983م) حسب ما فُسِّر به رأيه في قوله: "وسمعتُ أبا ثروان العُكْلِيَّ يقول: قطعَ اللهُ الغداةَ يدَ ورجلَ مَنْ قاله". (2/322).

واشترط في مثل هذا التركيب أن يكون المعطوف والمعطوف عليه المضافان للمصطحبَيْنِ فقط؛ إذ قال: "وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبانِ؛ مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربعُ درهمٍ، وجئتك قبلَ أو بعدَ العصر، ولا يجوز في الشيئين يتباعدان؛ مثل الدار والغلام؛ فلا تُجِيزَنَّ: اشتريت دارَ أو غلامَ زيدٍ، ولكن: عَبْدَ أو أَمَةَ زيدٍ، وعينَ أو أذُن، ويدَ أو رِجْلَ، وما أشبهه".

وعليه يأتي البيتان الشعريان: "عُلالةَ أو بُداهةَ سابح"، و"ذراعي وجبهةِ الأسد" في إطار هذا الشرط، وهو الاصطحاب بين المضافين، إلا أن الظاهر في الأمثلة التي أوردها الفراء أنها أتت للمصطحبَيْنِ؛ مما هو محسوس، ويدل على ذات، ولم ترد لديه أمثلة مما يدل على معنى، وهذا يورد تساؤلًا: هل خُصَّ هذا التركيب بما هما متصاحبان من المحسوسات فقط، أو يشمل المحسوس وغير المحسوس مما يدل على معنى؟.

وإذا أمعن البحث النظر في لغة الصحافة مما ورد على نسق هذا التركيب نحو: أمن واستقرار البلاد، ودعم وتعزيز العمل، وتهديد وابتزاز المجتمع، ومداهمة وتدمير منازل؛ فإنه يقف على أن المعطوفينِ- على الأكثر- يحملان دلالة متقاربة قد يُفهم منها أن هذا التركيب جائز -حسب رأي الفراء- للمعطوفين المتصاحبين في المحسوسات والمعاني.

وعلى ذلك الرأي -ومع تأويل الفراء- كما نُقِلَ عنه في مجيء المعطوف بين المضاف والمضاف إليه يظهر أن هناك فصلًا بين المضاف والمضاف إليه بالعطف مع اختلاف التأويل والتخريج لهذه التراكيب؛ لأن تعدد المضاف لمضاف إليه واحد لا يُخرج التركيب من باب الفصل بين المتضايفين بالعطف.

وقد أَيَّدَ هذا الرأيَ في تعدد المضاف لمضاف إليه واحد من المحدَثِينَ د. الشمسان (صحيفة الجزيرة، 2009م)؛ إذ قال: "وبالجملة نرى النحويين لا يرون بأسًا بالعطف قبل

استكمال الإضافة في الشعر أو النثر، ولكنهم يُؤَوِّلُونَ بما يرونه مُصْلِحًا لِلَّفْظِ، وهو أمر لا أرى له ضرورة؛ إذ يجوز عندي أن يتعدد المضاف، فكما أضفنا شيئًا يجوز أن نضيف شيئين". (ع: 13538).

وقاس ذلك على جواز تعدد الفاعل -في رأيه- في المثال: تعاون زيدٌ وعمرٌو؛ إذ يرى أن الفاعل هو مجموع (زيد وعمرو) معًا، ومجموع (الرجل الكريم) في: جاء الرجل الكريم، فالمركبان: العطفي والوصفي جاز أن يكونا فاعلًا، وعليه يجوز في مثل: كتاب وقلم محمد أن يكون (كتاب وقلم) مركبًا من معطوفين، وكل منهما مضاف إلى مضاف إليه واحد.

ويبدو من كلامه أنه لم يشترط المصاحبة بين المضافين كما اشترطه الفراء، بل جعل الأمر على السعة.

وعلى ذلك يجيز جميع النصوص التي وردت في لغة الصحافة على هذا التركيب دون شرط أو قيد.

ويتفق البحث هنا مع ما قال به الشاطبي (د. ت) الذي أكد الاتفاق على بطلان هذا الرأي: "إذ لا يضاف اسمان معًا إلى اسم واحد". (4/171).

وكما ذكر البحث فإن التأويل هنا لا يُخرج التركيب من الفصل بين المتضايفين بالعطف، إنما هو محاولة واجتهاد في تخريجه، وسعيٌ لتقليل المحذوفات فيه، وهو في الحقيقة الظاهرة فصل بين المضاف والمضاف إليه بالعطف، حتى مع إقرار تعدد المضاف إلى مضاف إليه واحد، وكأن الرأي يقر حكمًا غير مأخوذ به؛ ليجيز هذا النوع من التركيب.

وهذا في الحقيقة سيفتح مجالات أوسع في تراكيب العربية؛ مما سيبعدها عن أصولها وما هو جائز فيها.

المبحث الثالث: الرأي والترجيح

بعد تفصيل الآراء في حكم الفصل بين المتضايفين بشكل عام، وبالعطف بخاصة، يقف البحث هنا على الحكم الذي ارتآه في ذلك، ويحصر جوازه في السعة في مواضع محددة أشار إليها البحث سابقًا، تتمثل فيما يلي:

1. أن يكون المضاف مصدرًا، والمضافُ إليه فاعلَه، والفاصل على أنواع؛ هي:

أ. المفعول: والشاهد في هذا الفصل قراءة ابن عامر قوله -تعالى-: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام، آية: 137]، حيث فصل بين المضاف (قتلُ) والمضاف إليه (شركائهم) بالفاصل (أولادَهم)،

وهو مفعول للمصدر (قَتْلُ)، وهي قراءة متواترة، قرأ بها أحد القراء السبعة الموثوق بعربيته، وأحد تلاميذ الصحابي الجليل عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، ولم يُعْلَمْ عنه مجاورته للعجم لِيَحْدُثَ منه اللحنُ كما قال ابن مالك (1990، 3/277)، وأيضًا هو من العدول الذين لا مجال للشك في أنهم يُدْخِلُونَ الرأيَ في القراءة، أو يتبعون خط المصحف دون اعتبار للرواية، هذا ما ذكره الشاطبي (د. ت) مؤكّدًا أن جواز الفصل يُعد قياسًا لما ثبت فيه من السماع استنادًا لهذه القراءة، ويعدها من أقوى الحجج التي يُحتج بها للجواز في مثل هذا الموضع (4: 174).

ب. الظرف بأن يكون معمولًا للمضاف، نحو "تركُ يومًا نفسِك وهواها" فصل بالظرف المعمول للمضاف بين المضاف والمضاف إليه.

2. أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله، والفاصل أحد أمرين:

أ. المفعول الثاني: والشاهد لذلك قراءة بعض السلف، ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾ [إبراهيم، الآية: 47]، فصل بين اسم الفاعل المضاف (مخلِفَ) والمضاف إليه المفعول الأول له (رسله) بالمفعول الثاني (وعدَه).

ب. الجار والمجرور، وشاهد ذلك من السماع قوله -ﷺ-: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"؟، فصل بين اسم الفاعل المضاف (تاركو) والمضاف إليه الذي أصله مفعوله الثاني (صاحب) بالجار والمجرور (لي).

3. أن يأتي الفاصل قَسَمًا دون شرط أو قيد:

كقولهم مما سمع عن العرب: "هذا غلامُ -والله- زيدٍ"، و"فتسمع صوتَ -واللهِ- ربِّها".

هذه المواضع حصرها النحويون ممن تأخروا عن عهد سيبويه والفراء والمبرد، كابن مالك، وابن هشام، والشاطبي، في جواز الفصل بين المتضايفين في السعة، يُقاس عليه أن الفصل بينهما بالعطف غير جائز؛ لكونه لم يأت من قِبل ما تم حصره بالجواز.

- أن جواز الفصل في الموضعين: الأول والثاني دون أن يكون الفصل بالعطف وبغيره من ضمنها قد حسَّنه أربعة أمور؛ هي:

1. مجيء الفاصل فضلة؛ إذ جاء مفعولًا أوَّلَ أو ثانيًا، أو ظرفًا، وهذا صالح لعدم الاعتداد به.
2. أن الفاصل في هذين الموضعين ليس أجنبيًّا؛ لمجيئه مفعولًا للمضاف أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا متعلقًا به.

3. أن الفاصل مقدر تأخيره عن المضاف إليه، "كونه مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية"، (ابن مالك (1990م)، 3/277).

وعقب ابن مالك على ذلك بقوله: "فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه".

4. "كون الإضافة أصلها الرفع أو النصب، فكان محصول هذا الفصل فصلا بين فعل ومرفوعه أو منصوبه ببعض معمولاته، فهو في الحقيقة تقدم مفعول على فاعل، أو ظرف على مفعول". (الشاطبي (د. ت)، 4/178).

وحسّن الفصل بالقسم بخاصة، ولم يعبه النحويون، ولم يشترطوا فيه شرطًا "أن العرب استعملته على جهة التأكيد زائدًا على أصل معنى الكلام، كالجملة المعترضة في أثنائه، فكأنه لا فصل ثَمّة". (الشاطبي: 4/183).

ما ذُكِرَ آنفًا هو ما خصّه النحويون المتأخرون في جواز الفصل في السعة، وحسَّنوا هذا الفصل بعدد من المسوغات التي بنوا عليها الجواز، ولو حاول البحث أن يطبق أيًّا من هذه المواضع أو المسوغات على الفصل بالعطف، لم يجد له طريقًا لذلك، ومن أهم الأسباب التي تحول دون ذلك: أن المعطوف يُعَدُّ أجنبيًّا من المضاف، إضافة إلى أن الأصل في المتضايفين ألا يفصل بينهما؛ لأنهما متلازمان؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما" (ابن يعيش (د. ت)، 3/19 - 20).

ومن قال بالفصل بالعطف فالغالب أنه على تقدير مضاف إليه محذوف، أو تعدد المضافات لمضاف إليه واحد، وفي كل هذا تأويل وتقدير لا يحتمله التركيب، هذا فضلًا عن أن تتابع المعطوفات التي فُصل بها بين المضاف والمضاف إليه ستؤدي إلى ثقل وتأويلات لا حاجة للتركيب إليها.

وإذا تمعن المتلقي في هذه التراكيب التي شاع الفصل فيها بين المتضايفين بالعطف فإنه حتمًا سيبتعد عن المعاني المرادة والأغراض المقصودة من التركيب دون فصل، فإذا قيل: جاء والدُ وصاحبُ محمد، فإنه يُفهم منه التساوي في المجيء بين الوالد والصاحب، وأنه لا فرق بينهما في الأهمية والاختصاص، في حين أن غرضًا بلاغيًّا يتحقق من قولنا: جاء والد محمد وصاحبه بأن أعطي والد محمد الأهمية والاختصاص في نسبته إلى محمد أكثر من نسبة الصاحب إليه.

كما أن المتلقي قد يستغرق وقتًا وفكرًا؛ كي يستوعب التركيب، وبخاصة إذا تتابعت المعطوفات على المضاف قبل استيفاء إليه، وهذا مما له دور في مستوى الفصاحة للنص؛ لذا حرص النحويون على أهمية الاقتران بين الألفاظ المتلازمة، وجعلوا هذا "ناشئًا من إحساسهم بافتقار أحد المتلازمين للآخر، فلا تتضح القيمة الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن الآخر، لأنهما يكونان في التركيب النحوي كالشيء الواحد، وهما -معًا- يؤديان وظيفة نحوية ذات قيمة دلالية واحدة من خلال ارتباطهما معًا ببؤرة الجملة، وليس كل واحد على حدة". (علي (2006م) ص:12).

الخاتمة:

- ظهر جليًّا شيوع الفصل في المركب الإضافي بالعطف في لغة الصحافة، بل قد بدا في عينة البحث تتابع المعطوفات على المضاف قبل استيفاء المضاف إليه.
- عدّ النحويون المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ لذا ذهب أكثرهم إلى منع الفصل بينهما في السعة، وقصروه على الضرورة الشعرية؛ لذا يوصي البحث بهجران هذا النوع من الفصل؛ لمخالفته للقواعد والأحكام، ولشيوعه في لغة الإعلام.
- حاول بعض النحويين من متقدمين ومتأخرين تأويل ما ورد من شواهد جاء فيها الفصل في المركب الإضافي بالعطف، إما بتقدير مضاف إليه محذوف، أو على تعدد المضاف لمضاف إليه واحد، فحمَّلوا التركيب ما لا يحتمله.
- اتخذ بعض النحويين رأيًا وسطًا قصروا فيه جواز الفصل في السعة على مواضع محددة، مستندين في ذلك إلى العلاقة بين الفاصل والمتضايفين من حيث الإعمال، ولم يكن الفصل بالعطف من هذه المواضع؛ مما يدل على أن الفصل به غير جائز في السعة، وعليه يُخَطَّأ ما جاء في لغة الصحافة على هذا النسق.
- الاقتران بين الألفاظ المتلازمة له دور في بيان القيمة الدلالية للمعاني المرادة والأغراض المقصودة من هذا التلازم؛ لذا فإن مجيء الفصل في مثل هذه التراكيب سيضعف هذه القيمة الدلالية.
- توصي الدراسة بأن يقوم على التحرير في وسائل الإعلام مختصون في اللغة العربية، متمكنون من قواعد العربية وأحكامها، مع التأكيد على ألا يشيع تركيب في كتاباتهم وأحاديثهم دون تمحيص وتوثق من دقته وصحته.

قائمة المصادر والمراجع:

الأستراباذي، محمد رضي الدين (1998). شرح كافية ابن الحاجب (تحقيق د. إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية.

الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (د. ت). ديوان الأعشى الكبير (شرح وتحليل محمد حسين). المطبعة النموذجية.

الأنباري، عبد الرحمن أبو البركات (1961). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 4). دار إحياء التراث العربي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1983). الخصائص (تحقيق محمد النجار، ط3). عالم الكتب.

ابن حجر، أحمد بن علي (1986). فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي). دار الريان للتراث.

أبو حيان، محمد بن يوسف (1978). البحر المحيط (ط 2). دار الفكر.

الداني، عثمان أبو عمرو (1996). التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه أوتو يرتزل. دار الكتب العلمية.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (1982). ديوان ذي الرمة، شرح الإمام الباهلي (حققه وقدم له د. عبد القدوس أبو صالح). مؤسسة الإيمان.

الراغب، الحسين أبو القاسم (د. ت). المفردات في غريب القرآن (تحقيق وضبط محمد كيلاني). دار المعرفة.

الزمخشري، محمود جار الله (د. ت). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار المعرفة.

سيبويه، أبو بشر عمرو (1983). كتاب سيبويه (تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 3). عالم الكتب.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين (1979). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق د. عبد العال مكرم). دار البحوث العلمية.

الشاطبي، إبراهيم أبو إسحاق (د. ت). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين). مركز إحياء التراث الإسلامي.

أبو صعيليك، حامد (2004). الإضافة في القرآن الكريم "دراسة تركيبية دلالية" [رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك].

ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين (1964). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 14). مطبعة السعادة.

علي، عبد العزيز (2006). الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة. مجلة دراسات الجامعة الأردنية، *33*(1).

عمر، أحمد مختار (1993). أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين (ط 2). عالم الكتب.

الفاكهي، عبد الله (1988). شرح الحدود في النحو (تحقيق د. المتولي رمضان، أحمد الدميري). دار التضامن للطباعة.

الفراء، أبو زكريا يحيى (1983). معاني القرآن (ط 3). عالم الكتب.

الفرزدق (1997). ديوان الفرزدق (شرحه وضبط نصوصه د. عمر الطبّاع). شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الكفوي، أيوب أبو البقاء (1976). الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية". منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

ابن مالك، محمد جمال الدين (د.ت). شرح الكافية الشافية (تحقيق د. عبد المنعم هريدي). دار المأمون للتراث.

ابـن مالـك، محمـد جمـال الديـن (1990). شرح التسـهيل (تحقيـق د. عبـد الرحمن السـيد، ود. محمد المختـون). دار هجـر للطباعـة والنشر.

المبرد، أبو العباس محمد (1963). المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة). عالم الكتب.

مجمـع اللغـة العربيـة في عيـده الخمسـيني (1984). مجموعـة القـراءات العلميـة في خمسـين عامًـا (أخرجهـا وراجعها محمـد شـوقي أمـين، وإبراهيـم الـترزي). الهيئـة العامة لشـئون المطابـع الأميرية.

محمـود، عبـد الرحمـن ونـزال، فـوز (1212). المركـب الإضـافي في الـتراث اللغـوي العـربي. مجلـة دراسـات الجامعـة الأردنيـة، *39* (3).

أبو المكارم، علي (2007). أصول التفكير النحوي. دار غريب.

ابن منظور، محمد جمال الدين (د. ت). لسان العرب. دار صادر.

النمـيري، أبـو حيـة (1975). شـعر أبي حيـة النميـري (جمعـه وحققـه د. يحـيى الجبـوري). منشـورات وزارة الثقافـة والإرشـاد القومـي.

ابـن هشـام، عبـد اللـه جمـال الديـن (1979). أوضح المسـالك إلى ألفيـة ابن مالك (تحقيـق محمد محـيي الدين عبد الحميـد، ط 5). دار الجيل.

ابن يعيش، يعيش موفق الدين (د. ت). شرح المفصل. عالم الكتب.

مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية m-a-arabia.com

الشمسـان، إبراهيـم (2009م - أكتوبـر 10). صحيفـة الجزيـرة،ع:13538، مداخـلات لغويـة، تعـدد المضـاف، اسـترجعت مـن: www.al-jazirah.com

صحيفة الرياض alriyadh.com.sa

صحيفة الوطن alwatan.com.sa

صحيفة (سبق) الإلكترونية sabq.org

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

al-ʾāstrābādhy muḥammada raḍḍiyya al-ddīni 1998). sharaḥa kāfiyatu ibni alḥājibi taḥqīqun d. ʾimyl badīʿa yaʿqūbi. dāra alkutubi alʿilmiyyati.

alʾaʿshā alkabīru maymūna bn qīsa d. t. diūāna alʾaʿshā alkabīri sharḥun wataḥlīlu muḥammadu ḥissayni. almiṭbaʿata al-nnamūdhajiyyata.

alʾanbāriyyu ʿabda al-Raḥmāni ʾabū albarakāti 1961). alʾinṣāfa fī masāʾili alkhilāafi bayna al-nnaḥwiyyīna albaṣariyyayni wa-al-kūfiyyīna taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-ddayyini ʿabda alḥamīdi ṭ 4). dāra ʾiḥyāʾi al-tturāthi alʿarabiyyi.

ibna janniyyin ʾabū alfatḥi ʿuthmāna 1983). al-khṣāʾiṣ taḥqīqa muḥammada al-nnajjāri ṭ. ʿālama alkutubi.

ibna ḥajarin ʾaḥamida bn ʻaliyyu 1986). fatḥa albārriyyi sharaḥa ṣaḥīḥu albukhāriyyi raqma kutubihi waʾabwābihi waʾaḥādīthihi taḥqīqa muḥammada fuʾuādi ʻabdi albāqiyyi. dāra al-rriyyāni lil-tturāthi.

ʾabū ḥayyāni muḥammada bn yūsf 1978). albaḥri almuḥīṭi ṭ 2). dāra alfikri.

al-dāny ʻuthmāna ʾabū ʻamrwi 1996). al-ttaysyra fī alqirāʾāti al-ssabʻa ʻuniya bitaṣḥīḥihi ʾawatawwi yrtzl. dāru alkutubi alʻilmiyyati.

dhū al-rrummati ghīlaʾana bn ʻaqibatin 1982). dīūāna dhī al-rrummati sharaḥa alʾimāmu albāhiliyyu ḥuqaqahu waqadama lahu d.ʻabdu alquddūsi ʾabū ṣāliḥu. muʾuassasata alʾīmāni.

al-rrāghibu alḥissayni ʾabū alqāsimi d. t. almufradāti fī gharību alqurʾāni taḥqīqun waḍabṭu muḥammadu kayyalānī. dāra almaʻrifati.

al-zzamakhshariyyu maḥmūda jāri al-lhi d. t. alkasshāfa ʻan ḥaqāʾiqi al-ttanzīli waʻuyūni alʾaqāwīli fī wujūhi al-ttaʾawīli. dāru almaʻrifati.

sībūʾiyyuhu ʾabū bashari ʻamrwi 1983). kitābi sībawayhi taḥqīqun washarḥu ʻabdi al-ssullāmi hārūnan ṭ 3). ʻālama alkutubi.

al-ssuyūṭiyyu ʻabda al-Raḥmāni jalāala al-ddīni 1979). hamiʻa alhawāmiʻi fī sharḥi jamʻi aljawāmiʻi taḥqīqun d.ʻabdu alʻālin mukarrama. dāra albuḥwthi alʻilmiyyati.

al-sshāṭibiyyu ʾibrāhym ʾabū ʾisḥāq d. t. almaqāṣida al-sshāfiyata fī sharḥi alkhullāṣati alkāfiyati taḥqīqun d.ʻabdu al-Raḥmāni alʻuthaymīna. markaza ʾiḥyāʾi al-tturāthi alʾislāmiyyi.

ʾabū ṣʻylyk ḥāmida 2004). alʾiḍāfata fī alqurʾāni alkarīmi " dirāsata tarkībiyyata dalāliyyata risālata duktwrāhin jāmiʻata alyarmūki.

ibna ʻqyl ʻabda al-lhi bahāʾi al-ddīni 1964). sharaḥa ibnu ʻqyl ʻalā ʾulfiyyati ibni mālika taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-ddayyini ʻabda alḥamīdi ṭ 14). miṭbaʻata al-ssaʻādati.

ʻaliyyun ʻabda alʻazīzi 2006). alfaṣla al-nnaḥwiyya bayna muṭālibu al-ttarkībi waqayyimi al-ddalālati. majallatu dirāsāti aljāmiʻati alʾurduniyyati 33(1).

ʻumarun ʾaḥamida mukhtāru 1993). ʾakhiṭāʾa al-llughata alʻarabiyyata almuʻāṣirata ʻinda alkitābi wa-alʾidhāʻyyn ṭ 2). ʻālama alkutubi.

alfākihiyyu ʻabda al-lhi 1988). sharaḥa alḥudwdu fī al-nnaḥwi taḥqīqun d. al-mtwly ramaḍāna ʾaḥamida al-ddumayriyyu. dāra al-ttaḍāmuni lil-ṭṭibāʻati.

alfarrāʾu ʾabū zakariyyā yaḥyā 1983). mʻāny alqurʾāna ṭ 3). ʻālama alkutubi.

alfarazdaqu 1997). dīūāna alfarazdaqi sharḥahu waḍabṭa nuṣūṣihi d.ʻumaru al-ṭṭibāʻi. sharikata dāri al-ʾārqm bn ʾabī al-ʾārqm.

alkafawiyyu ʾayyūban ʾabū albaqāʾi 1976). alkulliyyāti " muʻjamun fī almuṣṭalaḥāti wa-al-farūqi al-llughawiyyati. manshūrāti wizārati al-tthaqāfati wa-alʾirshādi alqawmiyyi.

ibna mālikin muḥammada jamāli al-ddīni d t sharḥa alkāfiyati al-sshāfiyati taḥqīqun d ʻabdu almunaʻami hrydy dāra almaʾamūni lil-tturāthi.

ibna mālikin muḥammada jamāli al-ddīni 1990). sharḥa al-ttashīli taḥqīqun d ʻabdu al-Raḥmāni al-ssayyidi waddun muḥammadu almakhtūni dāra hajrin lil-ṭṭibāʻati wa-al-nnashri

almubarradu ʾabū alʻabbāsi muḥammada 1963). almuqtaḍaba taḥqīqa muḥammada ʻabdi alkhāliqi ʻḍymh. ʻālama alkutubi.

majmaʻu al-llughata alʻarabiyyata fī ʻīdihi al-khmsyny 1984). majmūʻata alqirāʾāti alʻilmiyyati fī khamsīna ʻāman ʾakhrajahā warājaʻahā muḥammadu shawqiyyu ʾamynu wʾibrāhym al-ttarziyya. alhayʾiata alʻāmmata lshʾiwn almaṭābiʻa alʾamīriyyata.

maḥmūdun ʻabda al-Raḥmāni wanizālin fawza 1212). almarkaba alʾiḍāfiyya fī al-tturāthi al-llughawiyyi alʻarabiyyi. majallatu dirāsāti aljāmiʻati alʾurduniyyati 39(3).

ʾabū almakārimi ʻuliya 2007). ʾuṣwla al-ttafkīri al-nnaḥwiyyi. dāru gharību.

ibna manẓūrin muḥammada jamāli al-ddīni d. t. lisāna alʻarabi. dāru ṣādiru.

al-nnamīriyyu ʾabū ḥayyatin 1975). shaʻara ʾabī ḥayyati al-nnamīriyyi jamʻahu waḥuqaqahu d. yaḥyā aljubūriyyi. manshūrāti wizārati al-tthaqāfati wa-alʾirshādi alqawmiyyi.

ibna hishāmin ʻabda al-lhi jamāli al-ddīni 1979). ʾawḍaḥa almasāliku ʾilā ʾulfiyyati ibni mālika taḥqīqa muḥammada muḥḥiyyī al-ddayyini ʻabda alḥamīdi ṭ 5). dāra aljīli.

ibna yuʻayyishu yuʻayyishu mūʾaffaqu al-ddīni d t sharḥa almufaṣṣali ʻālamu alkutubi.

majmaʻu al-llughata alʻarabiyyata ʻalā al-sshabakati alʻālamiyyati m-a-arabia.com.

al-sshamsāni ʾibrāhym 2009m - ʾuktūbra 10). ṣaḥīfata aljazīrati ʻ 13538 ،mudākhalātin lughawiyyatin taʻadduda almuḍāfi istarjaʻat min www.al-jazirah.com

ṣaḥīfatu al-rrīāḍi alriyadh.com.sa

ṣaḥīfatu alwaṭani alwatan.com.sa

ṣaḥīfatu sabqa alʾilikturwniyyata sabq.org

The Genitive Construction in the language of journalism in theory and practice: Genitive splitting by conjunction as an example

Nawal Bint Sulaiman Al Thunayyan(1)

Abstract:

The paper starts by introducing its core concepts, namely genitive construction and disjunction/genitive-splitting. Then it tackles the main types of genitive construct/annexation (iḍāfah), laying various grammatical theses about separating the head noun of the genitive construct from the modifying noun. The study also discusses such separation using conjunction, in particular, and provided examples from the language of journalism by relating it to what has been stated on the subject by early grammarians. In addition, the paper presents its own perspective on the subject while concluding with a counterargument against such practice, given the risks it might entail.

It recommends that journalists, while editing their texts, should respect the grammatical rules of Arabic to avoid verbosity and stiltedness.

Keywords: genitive construction, split genitive, splitting by conjunction, the language of journalism.

(1) College Of Arts - Princess Nourah Bint Abdulrahman University (Riyadh - Saudi Arabia)
dr_nawal_sth@yahoo.com